الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية
موجز ليبيا

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز قُطري - ليبيا

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري

ليبيا

©iStock-pchbanks

ملخص

تتأثر المنظومة القانونية في ليبيا بالقوانين العثمانية والفرنسية والإيطالية والمصرية، وقد أُدرجت فيها إلى حد كبير الشريعة الإسلامية.

المنافسة

- ليس لدى ليبيا قانون رسمي للمنافسة؛
- القانون رقم 23 لعام 2010 بشأن النشاط التجاري هو **القانون الوحيد المتاح** الذي يدير جميع الأنشطة التجارية داخل البلاد وخارجها، سواء تلك التي يقوم بها الأشخاص أو تقوم بها الكيانات. ويسمح القانون أيضا **بإنشاء مجلس للمنافسة**، ويشير إلى **الحظر العام** لبعض الأنشطة التجارية **والممارسات التنافسية غير المشروعة**، ويوفر **تدابير عامة** للتصدي لأوضاع السيطرة أو المركز المهيمن.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القانون رقم 9 لعام 2010 بشأن **تشجيع الاستثمار، والقانون رقم 9 لعام 2000** بشأن **تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة، والقانون رقم 23 لعام 2010** بشأن **الأنشطة التجارية** هي التشريعات الرئيسية التي **تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر** في ليبيا؛
- غير أن **النزاعات والاضطراب وضعف الحكومة المركزية** واستمرار **الوجود القوي للشركات المملوكة للدولة وافتقار المؤسسات إلى الفعالية وقدرات الإنفاذ حدّت جميعها من قوة التشريعات** في ليبيا.

مكافحة الفساد

- تفتقر ليبيا إلى قانون عام لمكافحة الفساد. بناءً على ذلك، تعتمد ليبيا على **قانونها الجنائي وغيره من التشريعات**، مثل **القانون رقم 2 لعام 1979** بشأن **الجرائم الاقتصادية**، **والقانون رقم 3 لعام 1986** بشأن **من أين لك هذا**، **والقانون رقم 11 لعام 2014** بشأن **إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد**؛
- غير أن الكثير من التشريعات الليبية غير واضح فيما يتعلق **بآليات التنفيذ والإنفاذ**.

حماية المستهلك

- ليس لدى ليبيا قانون رسمي لحماية المستهلك. **وما يزال معلقاً مشروع قانون** وُضع في عام **2017**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية — قوي
- قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار — متطوّر
- الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة — متطوّر
- ممارسات إنفاذ المنافسة — قوي
- اتفاقات التجارة الدولية — ضعيف جداً
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم — متوسط
- اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات — ابتدائي
- حماية العمال — ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

- اللوائح التنظيمية المصرفية — متطوّر
- سياسات الاقتصاد الكلي — متطوّر
- الإطار التنظيمي للاستثمار — قوي
- خطط التحفيز — ابتدائي
- المعاهدات الثنائية — ضعيف جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

غير متاح

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	غير متاح
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	غير متاح
الميزنة والإنفاق العام	غير متاح
الحكومة الرقمية	غير متاح
الحكومة المفتوحة والشفافية	غير متاح
معايير المشتريات العامة	غير متاح

حماية المستهلك

ضعيف

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متوسط
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	متوسط
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ضعيف جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ابتدائي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — غير متاح
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — غير متاح
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — غير متاح
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — غير متاح
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — غير متاح
- الإعفاءات — غير متاح
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — غير متاح

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

21-00166